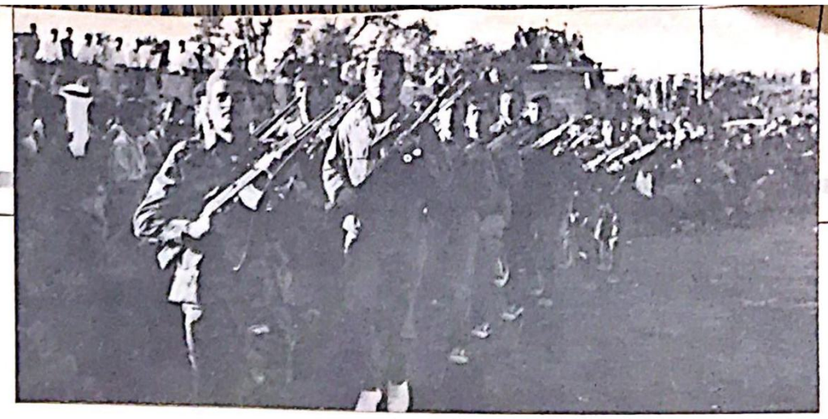

حزب الشعب الثوري الاردني يعرض برنامجاً لقيام جبهة وطنيّة اردنيّة

جاءنا من حزب الشعب الثوري الاردني ، البيان التالي الذي يتضمن برنامجا لقيام جبهة وطنية تقدمية اردنية تتحمل مسؤولية قيادة النضال الجماهيري في القطر الاردني ، وقد طرح الحزب هذا البرنامج كأساس للحوار والمناقشة مع القوى الوطنية الاخرى من اجل تحقيق تلك الاداة النضالية الضرورية ..
وفيما يلي نص البيان والبرنامج :

تتعرض الامة العربية في هذه المرحلة لاشرس هجمه امبريالية – صهيونية تهدف الى تركيعها واستسلامها بشكل كامل لمقتضيات المصالح الامبريالية السياسية والاقتصادية والعسكرية . وقد كانت هجمة الخاص من حزبران دليلا على الامة العربيه ، ودليلا قاطعا ايضا على عجز انظمة البرجوازيه الصغيرة عن التصدي لهذه الهجمه ونتائجها ، بحكم طبيعتها وتبنيها الطبقة والسياسة والايدولوجية ، القاصرة عن وضع المناهج والبرامج القادرة على الصمود والمواجهة وتحقيق الانصار على هجمات وتحديات القوى الامبريالية – الصهيونية – الرجعية .

ومنذ ذلك الحين ، والامبريالية تسعى لتحقيق اهدافها ومخططاتها الرامية الى تصفية فصائل حركة التحرر الوطني العربية وفي مقدمتها حركه المقاومة الفلسطينية والحركة الثورية المعاديه في الجزيره العربية والخليج اولا ، ولفرض المزيد من التراجعات والتنازلات السياسية والاقتصادية والايدولوجية على الانظمة الوطنية تمهيدا لاحتوائها ثانيا ، ولزيادة فعالية الانظمة العربية الرجعية وبروزها كقوى تلعب دورا رئيسا في ساحة المنطقة العربية ثالثا ، ولتصلب علاقات الصداقة والتعاون بين البلدان العربية وبلدان المعسكر الاشتراكي بتخريبها وتحطيم مرتكزاتها عن طريق اللوح بالمبادرات السياسية لحل النزاع القائم ، وذلك بهدف توفير شروط الاستسلام الكامل ، وتحقيق سيادة كاملة للنفوذ الامبريالي – الصهيوني . ولكي تضمن الامبريالية تحقيق تلك الاهداف والمخططات وقفت الى جانب الحركة الصهيونية وقاعدتها العسكرية المتقدمة اسرائيل تدعمها وتشد من ازرها اقتصاديا وسياسيا وعسكريا لتمكينها من تثبيت عدوانها باستمرار احتلالها للاراضي العربية ، لاستخدامها كورقة ضاغطة في مجال المساومة لتحقيق اهدافها المرسومة ، تدفع الانظمة العربية نحو الاستسلام الكامل والقبول بالشروط الامريكية الصهيونية الخاصة بالتسوية . وقد استندت في ذلك الى المراهنة على التفوق العسكري الاسرائيلي المطلق ، القادر على ردع اي تحرك عربي تخطيطه وتنسيقه من ناحية ، والى « عجز عربي » غير قادر على التصدي لمهام التحرير ، بسبب غياب الارادة القالبة لدى هذه الانظمة ، وبحكم تبنيها الطبقة الرجوازية ، وبدئي مستوياتها القيادية والتخطيطية وبالتالي التنفيذه من ناحيه ثانيه . وقد بنت الامبريالية اطمئنانها الوهمي استنادا الى التجربه الماضيه .

وقد استطاعت الامبريالية ان تنجح في تحقيق بعض حلقات مخططها ، بدفع الانظمة العربية العاجزة الى الرضوخ لشروطها واهدافها عبر مزيد من التنازلات والتراجعات (التنازلات السياسية بقبول المبادرات الامريكية ، مجموعه الحلول التي جرت في نية الانظمة لصالح القوى اليمنية، مجموعه الحلول في البنيه الاقتصادية ، ضرب علاقات الصداقه والتعاون مع الاتحاد السوفياتي في مصر ، تصفه الحركة الوطنية والديمقراطية ، الاسهام في الامر على حركة المقاومة الفلسطينية واقامة جسور الصداقة والتعاون السياسي والاقتصادي مع الانظمة الرجعية .. الخ) حتى وصلت الى طريق مسدود فيما يتعلق بمسالة استرداد الارض .

وقد جاءت حرب تشرين ، على الرغم من محدوديةاهدافها الرامية الى كسر الجمودالذي اصاط بمسالة التسوية السياسية ، لتخلق مجموعة حقائق موضوعية ، ادت الى اهتزاز الاستراتيجية الامبريالية – الصهيونية ومرتكزاتها في المنطقه ، ولتخلق ايضا معطيات ايجابية جديدة لصالح حركة التحرر الوطني العربية ، التي بدأت تهدد بشكل حقيقي وفعلي المرتكزات الاقتصادية والسياسية للامبريالية في المنطقة .

وهذه الحقيقة بالضبط هي التي دعت الامبريالية الى ضرورة اعادة النظر في كامل حساباتها ، وهي التي اقتضت منها ، ضرورة التحرك السريع – وفق خطة جديدة – لتتمكن من تطويق نتائج الحرب واستيعاب وامتصاص معطياتها الايجابية ، واجهاض تفاعلاتها الثورية .

ولا شك ان البطولات والتضحيات والطاقات التي تفجرت في حرب تشرين ، والتي استطاعت تحقيق انجازات كبيرة تمثلت بتبديد « اسطورة الجيش الاسرائيلي الذي لا يقلب » وتحطيم اوهام الاطمئنان الامبريالي – الصهيوني الى « العجز العربي » ، كان يمكن الاستفادة منها وتطويرها ، لتعزيز النهج التقدمي الثوري في طبيعة المواجهه ، باتجاه تحويلها الى حرب تحرير وطنية تحقق انجازات اكبر على طريق تحطيم ركائز ودعائم الوجود الامبريالي – الصهيوني في المنطقة العربية . الا ان الانظمة العربية المستسلمة سارعت الى استغلال هذه المعطيات والنتائج لتمرير التسوية السياسية القائمة على اساس قرار ٢٤٢ ، لانها خشيت ان يبلور الصراع النهوض الشعبي الوطني بحيث يجتاز بها ومحطم اطارات فهمها لطبيعه المعركة واهدافها السياسيه ، فاعلنت موافقها على وقف اطلاق النار ، لبدأ من جديد رحله التسوية السياسه مستفده من الاوضاع التي خلقتها الحرب .

ان النتائج التي اسهت اليها حرب تشرين ، والتحركات السياسية والدبلوماسية التي تلتها ، شكل بداية مرحلة جديدة في طبيعه الصراع العربي – الصهيوني . لذلك فان اولى مهماتنا كقوى وطنية تقدمية هي اكتشاف الملامح الجديدة لطبيعه الصراع ، حيث توجهت الامبريالية بشكل جاد لانهاء بؤرة الصراع الموتره والمتفجره في المنطقه حتى لا يبقى مصالحها مهددة بتشوب ازمات جديدة ستؤدي حتما الى بلورة اوضاع ثوريه بصعب السيطره عليها باي شكل من الاشكال.

والان ، وقد امسكت الامبريالية الامريكية بزمام المبادرة والموقف في التسوية السياسية ، فانها ستعمل على احلال تسوية سياسية تشكل نافذة كبيرة لتجديد نفوذها وسيطرتها وهيمنتها على المنطقة ، بحيث تصبح القوة الرئيسية المتحكمة باوضاع هذا الجزء من العالم .

ان اخراج الامبريالية الامريكية من دائرة العداء للامة العربية وابرازها كقوة « محايدة » تعمل من اجل احلال التسوية السياسية واستقرار السلام في المنطقة ، يعتبر الخطوة الاولى على طريق اطلاق يد الامبريالية ويعتبر « صك براءة » يمنح للامبريالية تخليصا لها من جرائمها في المنطقة العربية، ودليلا واضحا على ان الامبريالية مقابل انهاءها عملية التسوية ، ستنال الضمانات الحقيقية لصالحها الاقتصادية والنفطية والسياسية والاستراتيجية . ولا شك ان الاحداث اليومية تسير بشكل يؤكد على هذه الحقيقه . فالوقائع التي نعيشها تشهد على ان الحل السياسي الذي يجري تنفيذه ، لا يمكن اعتباره علميا ، سوى حل استسلامي يخدم القوى الامبريالية – الصهيونية – الرجعية ، ويساعدها على فرض نفوذها وسيطرتها وهيمنتها التاريخية على مقدرات الامة العربية بكاملها .

ويعتبر تعرض البرجوازية الصغيرة الوطنية – التي كان وصولها للسلطة ردا عمليا على هزيمة القوى الطبقية الرجعية عام ١٩٤٨ – لهجوم القوى المستسلمة والمرتدة ، التي باشرت بتصفية منجزاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، يعتبر واحدا من الوقائع التي تعزز قناعاتنا الثابتة بضرورة رفض ومقاومة التسوية السياسية ، وفضح دعاتها باعتبارهم دعاة استسلام وتخاذل واصحاب مواقف خائنة .

ان ما جرى بعد حرب تشرين ، هو ان الامبريالية الامريكية استجابة منها للاوضاع الجديدة التي افرزتها حرب تشرين ، بدأت تعمل على اساس تطوير صيغة واسلوب تحركها السياسي، دون ان تتعرض في ذلك الى المساس بجوهر مخططاتها ، لكي تلعب دورا اساسيا ومركزيا في مراحل التسوية السياسية لتتمكن من الحصول على مزيد من التراجعات والتنازلات .

اما بالنسبة لموقف الاتحاد السوفياتي المبدئي وتوجهاته نحو التسوية السياسية ، فانها تتم على اساس تطبيق قرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الامن الدولي والذي ينص على انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ انسحابا كاملا من ناحية ، وعلى اساس يضمن بقاء وجوده فاعلا ومؤثرا في المنطقة من ناحية ثانية . وان اي تسوية ستؤدي الى اضعاف وجوده او انهائه والى تعزيز سيطرة الامبريالية الامريكية فان الاتحاد السوفياتي سيقف بوجهها محاولا عرقلتها .

ان قراءة اولية للخطوات التي تم انجازها ، وللوقائع السياسية التي شهدتها المنطقة ، كفيلة بتوضيح حجم الردة الرجعية التي تجتاح المنطقة العربية ، حيث بدأت تعكس نفسها على السياسة الاقتصادية (الانفتاح على الراسمال الاجنبي والعربي الرجعي وتوفير الضمانات الكافية لحمايته) وعلى التصدي لحركة الجماهير بتوثيق العلاقات مع الانظمة الرجعية التقليدية ، وتعزيز العلاقات السياسية مع الامبريالية الامريكية والاوروبية الغربية على حساب العلاقات مع بلدان المعسكر الاشتراكي .. الخ . ولا شك ان هذا التوجه يعكس بصورة علمية الطبيعة الطبقية والسياسية والايديولوجية للبرجوازية المستسلمة .

ان التسوية الذليلة التي تتصدى الامبريالية لتمريرها ستكون اهم واعمق نتائجها ثانيا ، الى جانب ما سبق ذكره ، انهاء حالة الصراع الدائر في المنطقة والذي يشكل بؤرة لاستمرار نمو الحركة الجماهيرية العربيةالتي تجه للنضال من اجل تصفية الكيان الصهيوني والذي يشكل بؤرة لاستمرار نمو الحركة الجماهيرية العربية التي تتجه للنضال من اجل تصفية الكيان الصهيوني والمصالح الامبريالية في المنطقة . كما انها من جانب آخر ستؤدي الى تثبيت حالة التهر القومي والطبقي الذي يمثله تحالف الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية والقوى المستسلمة المرتدة .

وليس هناك مجال للشك ، في ان الجماهير العربية وقواها الوطنية والديمقراطية ستكون الى جانب النضال ضد التسوية السياسية ، التي من شانها تثبيت الوجود العنصري لدولة اسرائيل الغازية اولا وفتح ابواب المنطقة لتدفق النفوذ الامبريالي ثانيا والقضاء على بذور الحركة الثورية العربية في المنطقة ثالثا .

لقد بات واضحا الان اكثر من اي وقت مضى،

ان الانظمة العربية المستسلمة ، في مقابل احلال التسوية السياسية على استعداد تام لانهاء كل تعارضاتها وخلافاتها مع الامبريالية الامريكية ، وعلى استعداد للمضي على طريق تصفية الحلول الاقتصادية والاجتماعية التي تم انجازها منذ صعود البرجوازية الصغيرة الى سدة الحكم ، والارتداد نحو المواقع اليمينية المعادية لحركة الجماهير العربية وتطلعاتها ، وقد بدات هذه الانظمة فعلا تهيئ اوضاعها لبناء علاقات اقتصادية وسياسية راسخة وثابتة مع الامبريالية الامريكية والراسمال الاوروبي الغربي والتوجه بدات الوقت لتصفية القطاع العام وانهاء الطابع العام للاقتصاد الوطني .

ان المتغيرات البنيوية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تسير الان بشكل مواز لعملية التسوية السياسية بل وتسبقها وتتجاوزها كما هو حاصل في مصر . وليس هناك ادنى شك في انها ستنهي الى ردة وطنية كاملة والى الارتماء باحضان الامبريالية .

هذه الصورة لحقيقة الاوضاع السائدة ، تقضي ان تعمل القوى الوطنية والتقدمية بكل قواها ، للتصدي لمجمل السياسات التي تمارسها القوى المرتدة ، باتجاه منع انحرافها وخيانها ، واجبارها على التوجه لحشد وتعبئة طاقات وموارد البلاد الاقتصادية والعسكرية والجماهيرية لمواجهة الهجمة الامبريالية وقواعد اركازها في المنطقة ، ثم الانطلاق لاقامة اوثق العلاقات والتحالفات مع بلدان المعسكر الاشتراكي وقوى التحرر في العالم .

اما على الصعيد المحلي : فقد جاء تاسيس النظام الهاشمي تلبية لمهمات واهداف ومخططات السياسة الامبريالية الاستعمارية في المنطقة العربية . لذلك يمكن اعتبار النظام الرجعي الاردني نظاما ارتبط منذ الاساس بنشاتهووجوده بالامبريالية والحركة الصهيونية. فقد وجد لتسهيل حماية او حماية المصالح الامبريالية في المنطقة من ناحية ولتسهيل اقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين من ناحية ثانية .

ويمثل النظام الرجعي الاردني في بنيته الطبقية تحالف الاقطاع العشائري الديني السياسي والبرجوازية التجارية وبروقراطية الدولة . وقد عانت الجماهير الاردنية طوال تاريخ وجود هذا النظام منعمليات الاستغلال والاستعباد والاستبداد والظلم والاضطهاد .

والى جانب ذلك فان ممارسات النظام الرجعي الاردني على الصعيدين المحلي والعربي تؤكد بما لا يقبل الجدل ان هذا النظام جزء لا يتجزأ من المعسكر الامبريالي العالمي الذي يعادي المعسكر الاشتراكي وقوى التحرر والتقدم والثورة في العالم .

وانطلاقا من الرابط الوثيق الذي يربط النظام الرجعي الاردني بالامبريالية العالمية ، التي احالت الاردن الى قاعدة امامية ومخفر متقدم لحمي مصالحها وبتفذ مخططاتها ، فقد اسهم النظام الرجعي اسهاما مباشرا في تنفيذ الدور الوظيفي الموكل اليه من قبل الامبريالية والمعلق باجهاض اكثر من حركه وطنيه في المنطقة العربية وقد قام بتنفيذ هذه المهمات على طول امتداد تاريخه بنجاح .

ومنذ ان انهت حرب حزيران ، داب النظام الرجعي الاردني على انتهاج سياسة تحاشي الصدام العسكري المسلح مع الدولة الصهيونية، واتباع كل الوسائل الممكنة للوصل الى تسوية سياسية تتضمن تنازلات اقليمية غير محدودة ، والافصاح عن استعداده المواصل للقيام بدوره كاداة بيد الامبريالية تحركها وفق مقتضيات مصالحها ، لضرب حركات التحرر العربية وفي مقدمتها حركة المقاومة الفلسطينية . وقد اضطلع النظام بدوره الامبريالي الرجعي ومارسه بنجاح . ونتيجة لتلك السياسات الرجعية عانى النظام من عزلة جماهيرية محلية وعربية وعالمية قاتلة .

وقد جاءت حرب تشرين الاول لتضع النظام امام مازق جديد ، ازداد ضغطه بفضل السياسة الاستسلامية التخاذلية التآمرية التي انتهجها النظام ، بوقوفه حائلا دون تمكين الجيش الاردني وبعض الجيوش العربية الشقيقة من العمل على اطول جبهة مواجهة مع العدو الصهيوني ، وممارسه دور الحامي لامن الخطوط العسكرية الصهيونية الموصلة الى جبهة القتال مع الجيش السوري ، مما ادى الى امكاسات وردود فعل جماهيرية اتجابية ، كان من شانها ان تؤدي الى تفاعلات ثوريه تهدد وجود النظام ، لو توافر العامل الذاتي الثوري الطليعي القادر على قيادة الجماهير .

لقد حرك الفشل المشاعر والاحاسيس الوطنية – التي مارس النظام سياسة قمع وقتل لها طيلة وجوده – فبادرت القوى الوطنية والشعبية الى التحرك لمطالبة النظام بدخول الحرب والسماح للقوات العربية الشقيقة بدخول الاراضي الاردنية لمقاتلة العدو ، كما انها طالبت بتسليح الجماهير واطلاق حريتها وطاقاتها لتسهم بدورها في المعركة القومية . الا ان النظام – كعادته ونتيجة ارتباطاته المشبوهة – وقف حاجزا وسدا منيعا يحول دون ارادة الجماهير ورغبة قواتها المسلحة للتصادم مع العدو ، ومواجهته في معركة حقيقية انسجاما مع واجبها الوطني والقومي .

ولكي يقضي النظام الرجعي على مواقفه التخاذلية – التآمرية ، وخروجا من المازق الحرج الخانق الذي ازدادت حدته وتصاعدت تفاعلاته بفعل الضغوطات الداخلية والعربية ، ارسل النظام لواء مدرعا الى الجبهة السورية ، ليظهر النظام بمظهر الملتزم بالقضايا القومية العربية ، وليمتص النقمة المتصاعدة داخليا وعربيا ، وينفس الاوضاع المتفجرة داخل المؤسسة العسكرية . الا ان ذلك التصرف – لشكليته – لم يكن بمقدوره التاثير على الجماهير ، واخراج النظام من مازقه ، وعلى العكس من ذلك فقد زاد افتضاح امر النظام ، امام الذرائع الواهية التي استند اليها في تبرير مواقفه الاستسلامية واللاوطنية ، خصوصا بعدما ابدت بعض الدول العربية استعدادها لدعم الاردن وتوفير الحماية الجوية اللازمة لقواته وللقوات العربية التي كان من المفروض ان تسمح لها بدخول الاراضي الاردنية .

وما ان انهت المعارك، واعلن عن وقف اطلاق النار ، حتى سارع النظام الرجعي الى اعلان موافقته عليه ، معتبرا نفسه طرفا في القتال العسكري الدائر في المنطقة .

وقد بادر الى اتخاذ العديد من الاجراءات التي تمكنه من التحرك لاستغلال نتائج القتال لقطف الثمار السياسية في النوبات المطروحة، واضعا نفسه طرفا مباشرا في تحديد طبيعة التسوية بمختلف فصولها واشكالها .

وقد وضع النظام خطة لتحرك سياسي واسع، استهدفت التصدي لمحاولات رفع وصايته عن الشعب الفلسطيني ، والاعتراف بحقه المشروع في تقرير مصيره بمعزل عن اي وصاية .

ولتحقيق ذلك ، وظف النظام جهوده وطاقاته بشكل مكثف على الصعيد المحلي لتامين تلك الوصاية وانتزاع حق التحدث باسم الفلسطينيين في المحافل الدولية . ولتعزيز هذا التوجه ، وفي سبيل اعطائه صفة رسمية عربية ، قام النظام بنشاطات سياسية واسعة في الدول العربية لكسب تاييدها ودعمها له بخصوص مصادرته لحقوق الشعب الفلسطيني، وبخصوص الدور الذي ينبغي ان يلعبه في التسوية . ولم ينس النظام ان دعم حلفائه الامبرياليين والاسرائيليين الذين يمسكون بمفاتيح التسوية وزمام المبادرة تقديرا منهم للدور الذي يستطيع ان يؤديه ، لم ينس ان هذا الدعم سيكسبه هامشا واسعا للتحرك والمناورة في سبيل اهدافه .

ولا شك ان النظام سيحظى باهتمام الدوائر الامبريالية والصهيونية الحليفة ، لكونه يشكل الحلقة الاضعف في سياسة الابتزاز التي تمارسها الامبريالية الامريكية والصهيونية ، ونتيجة لتصورها لشكل التسوية السياسية المطروحة ، واستعداد النظام المتواصل والدائم للتضحية بمزيد من حقوق الشعب العربي الفلسطيني .

وهكذا نرى، ان النظام الرجعي الكومبرادوري الاقطاعي يعبر عن حقيقته السافرة بجلاء ووضوح، ودونما رادع يردعه ، يمارس دوره المرسوم من قبل الامبريالية دون ان تمكن القوى الوطنية والثورية من التصدي له بحزم وقوة نتيجة تبعثرها ونشتتها وعدم التقائها حول برنامج الحد الادنى الذي يحدد المهمات النضالية والكفاحية الواجب اتخاذها بلا تردد .

ان النهج السياسي والاقتصادي والعسكري الذي يتبناه النظام ، ادى الى استياء وسخط وحقد ونقمة الاوساط الجماهيرية ، التي تعيش نتائج مسلسل الجرائم التي ترتكبها النظام العميل في تواطئه مع العدو الامبريالي – الصهيوني من جهة ، وفي مشاركه جرائم الاحتكارات المسلطة على رقاب الجماهير الكادحة، حيث تعاظم موجة الغلاء ، وتفشي البطالة ، وتعاني الجماهير من الفساد والرشوه المتفشية في الاجهزه الحكومية والادارية .

والى جانب ذلك تقوم اجهزة السلطة القمعيه بخنق انفاس الجماهير وكبت ارادتها ، واغتيال حقوقها الديمقراطيه بتدخلها اليومي المباشر في شؤون الاتحادات والنقابات العمالية والطلابية والمهنية .. الخ . كما انه يلاحظ بوضوح تام ان النظام ماض في تعميق سياساته الهادفه الى شق وحدة المجتمع الاردني بتعميق النزعة الاقليمية وتكريس التمييز الطبقي العشائري الذي يؤدي الى خلق شروخ في البنية الاجتماعية للبلاد .

ان القوى الوطنية والتقدمية ، لا يمكن ان تقبل باستمرار هذه الاوضاع ، فالنظام الرجعي سيبقى يمارس سياساته اللاوطنيه ، لان هناك علاقه جدلية بين مقتضيات الحرك السياسي والعسكري الامبريالي وبين وجود النظام الرجعي الاردني .

لذلك سيبقى النظام بشكله الحالي قاعدة امبريالية متقدمه ، وسيظل واحدا من الاسلحة الرئيسية التي يجري استخدامها لابتزاز المزيد من المنال على حساب القضايا المصيرية للجماهير العربيه (حرب اليمن) الفال الى جانب قابوس ضد الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي ، تصفية الوجود العلني لحركة المقاومة الفلسطينيه في الاردن ، قاعدتها الاساسية) .

كما ان هذا النظام سيبقى اداة توظفها الامبريالية في خدمة الحاجات المتجددة لاشكال الصراع ، وهي لا تقف عند حدود التسوية السياسية الجاري تنفيذها الان ، وانما ستمتد الى توظيفها في خدمة الاغراض البعيدة للصراع في المنطقة العربية .

واستنادا الى هذه الحقائق يرى حزب الشعب الثوري الاردني، التزاما منه بمسؤولياته الوطنية والقومية والتاريخية ، يرى ضرورة العمل من اجل توحيد جهود وطاقات الجماهير الاردنية وقواها الوطنية والديمقراطية والشعبية في جبهة وطنية تقدمية تلتقي حول برنامج الحد الادنى .

ان جماهير شعبنا وقواه الوطنية والديمقراطية والشعبية ، تملك من الخصائص الثورية ، ما يؤهلها للتصدي للمهام السياسية والاقتصادية والعسكرية التي يجب ان يضطلع بها الاردن .

ان حزب الشعب الثوري الاردني يدعو القوى الوطنية والديمقراطية والشعبية الى مناقشة وبلورة برنامجه الخاص بقيام الجبهة الوطنية التقدمية ، للانطلاق بعد ذلك في عملية تعبئة وتنظيم اوسع القطاعات الجماهيرية كي تقوم بمهامها الوطنية المحلية والعربية في هذه الظروف المصيرية التي تهدد مستقبل الامة العربية من محيطها الى خليجها .

ان حزب الشعب الثوري الاردني يطرح على الجماهير وقواها الوطنية والديمقراطية والشعبية البرنامج التالي كاساس للعمل على تحقيقه :

اولا : على الصعيد المحلي

ا – سياسيا :

١ – تناضل الجبهه الوطنه التقدميه من اجل قيام نظام حكم وطني ديمقراطي شعبي ، يستند الى تحالف القوى والطبقات الوطنية والديمقراطية والشعبية، لطلق حريات الجماهير في التعبير والنشر والاجتماع والتظاهر وحق تاسيس الاحزاب السياسية والنقابات العمالية والمهنية ، وخلق المناخ الجماهيري الكفيل بجعل الاردن قاعدة انطلاق اساسية لقوى التحرير العربية .

٢ – النضال ضد كافة اشكال التسوية